إسرائيل بعد 45 عاماً على «انقلاب 77»

انطوان شلحت

في مثل هذه الأيام قبل 45 عامًا، خسر حزب المعراخ، سلف حزب العمل الحالي، وحُلف حزب مباي، سدّة الحُكم في إسرائيل، بعد أن كان الأمر الناهي الوحيد فيها نحو ثلاثة عقود، لصلحة حزب الليكود بزعامة مناحيم بيغن، الذي أصبح رئيس حكومة. وعُرف انتصار الليكود هذا بـ«انقلاب 1977». غير أن هذا «الانقلاب» يقرأ منذ عدّة أعوام بمفاهيم جديدة، بغية إبراز الهوّة بين ما كان عقب فترة حكم بيغن وورثته التقليديين، وخلال فترة حكم رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، وهي هوّة يصفها بعضهم بأنها سحيقة. وكان أول مؤشّرات الانتباه لها تزامن مع الذكرى السنوية الـ40 لـ«الانقلاب»، ومع ذكرى نصف قرن على احتلال 1967 عام 2017. وتجسّد ذلك المؤشّر، مثلاً، في كتاب إسرائيلي جديد من تأليف أحد قادة الحركة اليمينية الإسرائيلية إم ترتسو (إذا شئتم)، موسوم بعنوان «لماذا تصوّت لليمين فتحصل على اليسار؟»، زعم في سياقه أنه على الرغم من مرور أربعة عقود على تسلُّم حزب الليكود اليميني سدّة الحكم في إسرائيل، فإنه لا يرعوي عن مواصلة الحكم من خلال النُّخب القديمة التي كانت في معظمها موالية لـ«الحركة الصهيونية العمالية» بزعامة حزب مباي، وعادة ما تُنعت بأنها «يسارية». كما يؤكد أنه فقط في الأعوام الأخيرة بدأ اليمين الإسرائيلي في تغيير هذه النُّخب، كي يتحقق «الانقلاب الحقيقي» في المستقبل المنظور. لعلّ المُثير في هذه المُقاربة واقع حدوث انقلاب من اليمين الجديد في إسرائيل على اليمين القديم، والذي يدلّ عليه اتهامُ صارخٌ يوجهه مؤلف الكتاب إلى مناحيم بيغن، الزعيم التاريخيّ لليمين الإسرائيلي التقليدي الذي تجسّد في حركة حيروت، ومن ثم في حزب الليكود، بخيانة الناس والقيم اللذين انتخب لرئاسة الحكومة بفضلهما في 1977. ووفقًا لأقطاب في اليمين القديم، يهدف انقلاب اليمين الجديد إلى تحقيق غايتين: خلخلة التوازن الذي كان قائمًا، برأيهم، ما بين القومي والليبرالي، لناحية القومية المتطرفة من دون أدنى موازن ليبرالي يراعي حرية الفرد وحقوقه. والحُكم بدون أي قيود أو كوابح. ومثلما أشار الكاتب في عدة مناسبات، ينطوي هذا الانقلاب على انعكاسات تتعلق بالسياسة الإسرائيلية الخارجية، ولا سيما حيال القضية الفلسطينية، غير أنه بالأساس يرمي إلى إحداث تغييراتٍ داخلية الهدف الأقصى منها قمع كل من يخالف هذا اليمين الجديد الرأي.

ولا يقتصر الهجوم الذي يتعرّض له بيغن على وصمه بشبهة خيانة مبادئ اليمين، بل يتعدّى ذلك إلى اتهامه بما يمكن توصيفها بالهشاشة الاجتماعية، وبأن عشرات الأعوام التي أمضاها في العمل السريّ قبل قيام إسرائيل وفي المعارضة كانت ذات أثر كبير على سلوكه، إذ تركت لديه مشاعر عميقة بالدونية في مقابل الحركة العمالية الصهيونية ورجالات حزب مباي، ما جعله يرى أن حقيقة كون الموالين للسلطة السابقة يخدمون الحكومة الجديدة تنطوي في حد ذاتها على شرعية.

وربما يستلزم الكلام عن ذكرى 45 عامًا على «انقلاب 77» وذكرى 55 عامًا على احتلال 67، محاولة التركيز على ماهية ذلك «اليسار» الذي يحذّر اليمين الإسرائيلي الجديد المُنقلب على قديمه من عقبَة استمراره في تحريك خيوط السياسة الإسرائيلية الرسمية. وأول ما يتبادر إلى الذهن في هذا الشأن أن الحكومات التي كانت برئاسة حزب العمل، سليل مباي، ظلت خلال العقد الذي تلا احتلال 1967 وصولًا إلى «انقلاب 1977»، إمّا تغض الطرف عن المستوطنات المتكاثرة في الأراضي الفلسطينية التي احتلت أو تشجع بصراحةٍ على إقامتها، وبذا ساعدت هذه الحكومات خلفاءها اليمينيين في شرعنة أيديولوجيا الاستيطان. وعلى الرغم من ذلك، كانت مسيرة هذا «اليسار» أقرب إلى مسار الأفول ومن ثم الانهيار، لأن أغلب الرأي العام في إسرائيل يمينيّ في أساسه، فضلًا عن مبلغ تغلغل فكرة «الشعب اليهودي المختار» الذي «لا تنطبق عليه القواعد الإنسانية العامة»!

مناهضة التطبيع الإعلامي أجمل وفاء لشيرين

علي انوزلا

كان اغتيال الصحافية الفلسطينية شيرين أبوعاقلة برصاص الغدر الإسرائيلي حدثاً مفجعاً وصادماً هزّ ضمائر كل الأحرار والحرائر في العالم. لكن، هل كان في الأمر جديد؟ بالتأكيد نعم، فرغم أنّ إسرائيل اعتادت ارتكاب مثل هذه الفظائع منذ أن أقامت كيانها فوق أرض فلسطين المغتصبة، واعتدنا على متابعة جرائمها كدرجات أحوال الطقس، ننظر إليها ببرود وأحياناً بتقزّز ونحن نعبث بجهاز التحكّم عن بعد بحثاً عن شاشة أخرى تنسينا ما رأيناه، إلّا أنّ الفارق هذه المرّة أنّ الضحية هي نفسها الشاهدة على عمليات قتلهم اليومي الذي لا يطاق ولم يتوقف منذ أكثر من سبعين سنة. وحتى عملية الاغتيال، رغم بشاعتها، كانت ستكون مجرّد رقم يضاف إلى قائمة الشهداء على أرض الشهداء، حتى جاءت المشاهد المروّعة التي تناقلتها كبريات وسائل الإعلام العالمية، لجنود الاحتلال المدججين بكلّ أسلحتهم وذخيرتهم الحية وخيولهم السوداء مغمضة العيون وهم يهاجمون نعش شيرين أبوعاقلة. كانت تلك اللحظة المزلزلة أقوى من كلّ الأسلحة التي يمكن أن يملكها أقوى جيش في العالم، لأنّها بكلّ بساطة كسرت فينا جميعاً، وبلا استثناء، جوهر إنسانيتنا، وأعادتنا إلى عهد الخليقة الأولى عندما علمنا الغراب كيف ندفن موتانا بكرامة. لقد تعوّدنا أن يكشف لنا الاحتلال الصهيوني كل يوم عن وجه بشع لبربريته البهيمية، لكن الوجه الذي أسفر عنه صباح ذاك اليوم الحزين والغاضب يلحّ علينا في البحث عن صياغة جديدة لتعريف مفهوم البربرية والوحشية، لأن هذه المفاهيم لم تعد تنطق بالحقيقة كما رأيناها بأم أعيننا، أو بالأحرى رأينا جزءاً منها، حية وعارية على شاشات التلفزيون وفي لحظة وقوعها.

كلّ عبارات التنديد والاستنكار والشجب التي تحفل بها قواميس العالم لا يمكن أن تدين بشاعة تلك البربرية، وكل محاكم الأرض، مهما كانت أحكامها عادلة، ولن تعدل أبداً، لن تجبر الكسر العميق الذي خلفته تلك المشاهد المروّعة والعنيفة في أعماق وجداننا. لا تصدّقوا كل الدعاوي المشدّدة والملحّة على فتح تحقيق دولي فوري نزيه ومستقل وشفاف ودقيق وسريع وهلمّ جرا من أوصافٍ تردّدت من كل أنحاء العالم، صادرة عن منظمات ذات مصداقية، وعن أصوات صادقة وغاضبة، بل وحتى عن حلفاء إسرائيل وحماتها، وعن مطبّعين معها. وبالرغم من جدّية من يطالب بهذا التحقيق وصدقه، إلا أنه في مثل هذه الحالات، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بجرائم دولة إسرائيل سينتهي إلى ما آلت إليه تحقيقات في جرائم أبشع وأفظع ارتكبها المجرم نفسه، المشهود له بتاريخه الأسود في المراوغات وتزوير الحقائق، والمعفي سجله من كلّ محاسبة أو عقاب أو تحمل للمسؤولية. ليس في هذا إحباط لأولي العزم على المضي في هذا الطريق الطويل والشاق والصعب، لأنّ الحقيقة في غمرة الكذب تستمر، والكشف عنها يبقى معركة طويلة النفس قد تستمرّ شهورا وسنين، حتى ينسى الناس الجريمة ويتصالحوا مع بشاعتها. ما شجع إسرائيل ويشجعها على الاستمرار في جرائمها ليس فقط إفلاتها المستمر من العقاب، ولكن أيضا تطبيعها مع بشاعة فعلها، والتطبيع هنا لا يتعلق فقط بالفعل السياسي الإرادي لبعض الأنظمة العربية التي فرضت إرادتها على شعوبها، وإنما تطبيعنا اليومي مع هذا الفعل الإجرامي المستمر، وأخطر أنواعه التطبيع الإعلامي الذي تروّجه وسائل إعلام عربية تفرض على مشاهديها رواية المجرم باعتبارها وجهة نظر، لما ناضلت من أجله هو وقف كل أنواع التطبيع الإعلامي مع الكيان الصهيوني، وحظر بث أو استضافة مسؤولي هذا الكيان على كبريات وسائل الإعلام العربية، كما كان عليه الأمر في وسائل إعلام أغلب الدول العربية حتى قبل عشرين سنة فقط. لننظر حولنا إلى ما قامت به الدول الغربية «المتحضرة» و«المتقدّمة»، وما يقوم به إعلامها «التعددي» و«الديمقراطي» في تعاطيهم مع حرب أوكرانيا، عندما حظرت هذه الدول بثّ كل وسائل الإعلام الروسية داخل فضاءاتها، ومنعت نشر أخبارها وترويجها عبر وسائط التواصل الاجتماعي داخل بلدانها، وامتنعت وسائل إعلامها «المستقلة» عن استضافة مسؤولين روس، وخصوصا العسكريين، على منصّاتها، لأنها ترى في ذلك دعاية لحربهم ضد أوكرانيا التي يعتبر الغرب وإعلامه مناصرتها قضيةً عادلة ودفاعا مبدئيا عن قيمهم المشتركة. فهل تحتاج القضية الفلسطينية التي قامت على أكبر ظلم تاريخي إلى من يذكّر بنبلها وعدالتها؟ ألا تتحدّث الأفعال الإجرامية اليومية عن بشاعة الاحتلال الإسرائيلي المقيت؟ أليست حرب إسرائيل على الفلسطينيين التي لم تتوقف منذ سبعين سنة جائرة وظالمة بكل المعايير القانونية والإنسانية والأخلاقية؟ أليس نظامها المتطرّف هو من أكثر أنواع الأنظمة في عصرنا الحالي دموية وعنفاً وعنصريةً وحقداً؟

الاحتلال بطبيعته عمل بشع، وعندما يكون دمويا وإجراميا وبرتكبه مجرمون عنصريون نظاميون يدفعنا إلى أن نسائل أقدس ما في أعماقنا: ضمائرنا، لمن ما زالت لهم ضمائر، كيف يمكن أن نسكت على بشاعة هذا الفعل الشنيع الذي لا يمكن أن تبرّره كلّ شرائع الأرض، وبالأحرى أن نطبّع مع من يرتكبه أو يدافع عنه أو يبرّره؟ أليس في فعلنا هذا تواطؤ ضمني مع المجرم؟ أبسط ما يمكن أن تقدّمه قناة الجزيرة لروح أيقونة شهدائها إعلانها رسمياً عن امتناعها، على الأقل حتى تظهر نتائج التحقيق، هذا إن كُتب له أن يفتح أصلاً، عن استضافة أي شخصية إسرائيلية تمثل حكومة الاحتلال أو مؤسساته أو تدافع عن جرائمه، وهذا أضعف الإيمان من القناة، لتصون ذاكرة شيرين وصوتها ورسالتها المتلزمة بقضيتها وتحفظ وصيتها بالاستمرار على نهجها، نصرة للحق وإعلاء للكلمة الحرّة والمستقلة في سماء عالمنا العربي.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> أبسط ما يمكن أن تقدّمه قناة الجزيرة لروح أيقونة شهدائها إعلانها عن امتناعها عن استضافة أي شخصيةٍ إسرائيليةٍ

وتمنحه فرصة تبرير جرائمه في وقت يرفض فيه هو كل أشكال المساءلة أو المحاسبة لفعله الإجرامي. قبل أن يتفرّق دم الشهيدة شيرين بين الروايات المتناقضة التي لم تتوقف عن التناسل منذ استقرّت رصاصة الغدر في رأسها، وتكريما لروحها الطاهرة، فإن الوفاء

كاريكاتير عماد حجاج

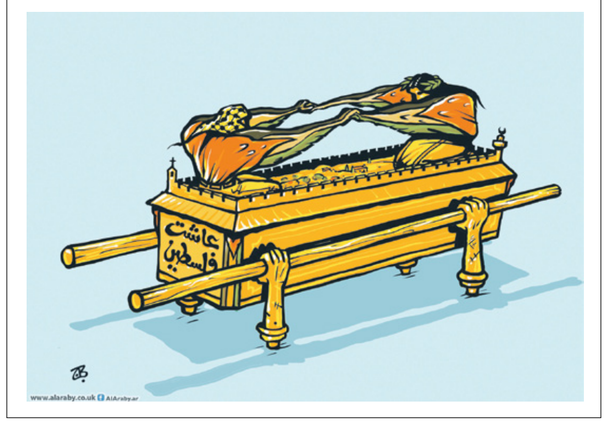

الموقف المصري من الحرب الروسية الأوكرانية

تقادم الخطيب

«مع روسيا لكن ضد الحرب على أوكرانيا».. تعبّر هذه الجملة عن موقف النظام المصري من الأزمة الأوكرانية الروسية، والذي كان ضعيفا في إدانة الغزو الروسي، بل لم يكن واضحا، وحاول إمساك العصا من المنتصف، ولعل هذا ما حدا بالسفارة الأميركية في القاهرة إلى نشر بيان على موقعها في الأول من مارس/ آذار، وهو بيان صادر عن سفراء مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في القاهرة؛ بخصوص العدوان الروسي على أوكرانيا، بعنوان «سفراء مجموعة الدول السبع الصناعية: يتعين علينا أن نقف بجوار أوكرانيا»، يطالب القاهرة بالانحياز إلى الشرعية الدولية؛ القائمة على مبادئ الأمم المتحدة، وتقديم إدانة إواضحة؛ للعدوان الروسي على أوكرانيا. وذكّر البيان القاهرة بأنها ليست بعيدة عن الضرر الناجم عن ذلك الاعتداء الروسي، لأن أثاره ستتخطى أوروبا، وستصل إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد فهمت مصر تلك الرسالة، وصوتت في اليوم التالي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا، لكنها قبل التصويت، وحتى لا تُغضب الجانب الروسي، شرحت له دوافع تصويتها الناتج من الضغوط التي مورست عليها وأسبابه. على أن للموقف المصري من الحرب الروسية دوافعه، فهناك علاقات متشابكة على مستويات متعدّدة تربط مصر مع روسيا. وروسيا بالنسبة لمصر هي حليف استراتيجي يظهر خلال الأزمات مع الولايات المتحدة، لكن هذا لا يلغي حقيقة أن الولايات المتحدة هي الحليف الرئيسي لمصر، وقد تبلور ذلك بعد أن تحوّلت مصر من المعسكر الشرقي إلى المعسكر الغربي بعد انتهاء حرب أكتوبر 1973، وقد عبّر الرئيس أنور السادات آنذاك أن 99% من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة، وهذا هو السبب الرئيس لتحوّله إلى المعسكر الغربي.

كما هو معروف، تسليح الجيش المصري أميركي، وهذا مرتبط بالمعونة الأميركية، وقيمتها 1,3 مليار يورو، بدأت الولايات المتحدة دفعها لمصر بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979 وهي جزء مادي وآخر متعلق بالتسليح. لكن القول إن سلاح الجيش المصري كله أميركي لا يعني موافقة الولايات المتحدة على إعطاء جميع الأسلحة للقاهرة، فهناك أسلحة في مقدمتها طائرات F15 رفضت الولايات المتحدة الموافقة على إعطائها لمصر، ما جعل القاهرة تفكر جليا في تنويع مصادر السلاح، وهو النهج الذي انتهجه النظام السيسي بعقد صفقات مختلفة مع روسيا. وكان الهدف من عملية شراء أسلحة من روسيا رغبة مصرية في إعادة بناء الثقة على مختلف الأصعدة، وليس فقط في المجالات التي تظهر العلاقات معها تطورا واستقرارا في المستقبل، كملف مشروع الضبعة النووية وعودة السياحة والطيران الروسيين، خصوصا في ظل التهديدات الأميركية لمصر وتحذيراتها بعدم التوسّع في شراء الأسلحة الروسية، وهو الملف الذي يثير قلق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وغضبه، لا سيما مع توسّع مصر في شراء النظائر الأوروبية. وقد استطاعت القاهرة الاتفاق مع الجانب الروسي على عقد صفقة المقاتلات الروسية «سوخوي 35»، والتي كانت قد عُقدت مبدئياً عام 2018، ووصلت منها فقط خمس طائرات إلى مصر، وتم تدريب أقل من عشرة طيارين مصريين عليها في العامين الماضيين. وتضمّن الاتفاق الإسراع بوصول 12 طائرة خلال العام 2022، ثم بحث وصول 12 أخرى خلال 2023، ليكون الإجمالي 24 طائرة، بالإضافة إلى الخمس المسلّمة قبل ذلك، وهو ما يعدّ رقما كبيراً بالنسبة لمبيعات المقاتلة الروسية التي تواجه تضييقاً شديداً من الولايات المتحدة منذ أعوام، وتجد صعوبة في الوصول إلى الأسواق العالمية بسبب تهديدات واشنطن. في الوقت ذاته، طلبت مصر قبل عامين من روسيا إمدادها بمزيد من الصواريخ الجوية قصيرة ومتوسطة المدى التي تستخدم في المعارك قريبة المدى. وهذان النوعان لا تشتريهما مصر من الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية، وسبق أن تلقت بالفعل نحو 600 منها خلال العام الماضي. هذه التوازنات العسكرية تمثل أحد الجوانب الحاكمة لطبيعة العلاقة بين مصر وروسيا، وبالتالي خسارتها تعني خسارة شريك استراتيجي مثّل وما زال يمثل للقاهرة ملاذا وظهيراً عند تأزّم العلاقات مع واشنطن. لكن واشنطن في خطوة جديدة منها، وفي إطار محاصرة موسكو، غيرت موقفها الرافض لتسليم مصر طائرات F15، ولهذا الموقف دوافعه من حيث محاولات الولايات المتحدة إبعاد مصر عن روسيا، وأيضا وضع مصر الجديد في إطار التحالفات الجديدة التي تجري صياغتها في المنطقة، والتي تشمل مصر والسعودية والإمارات وإسرائيل في مواجهة إيران، وفي هذه النقطة بالتحديد، قد يكون التقارب المصري الإسرائيلي لعب دورا في تغيير موقف واشنطن بخصوص هذه الطائرات.

حينما قام الرئيس المصري الحالي بانقلابه العسكري لإطاحة الرئيس المنتخب محمد مرسي واجه مواقف دولية عديدة رافضة للانقلاب، لكن الرئيس الروسي بوتين كان أحد الداعمين له، وجرت ترجمة ذلك في زيارة السيسي موسكو حينما كان وزيرا للدفاع واستقبله بوتين بنفسه. على أن هذا الدعم السياسي الذي قدّمه بوتين لم يكن بدون مقابل، فقد حقق من خلاله مكاسب سياسية واقتصادية، منها تعاقد مصر على قرض روسي لإنشاء محطة الضبعة النووية، قيمته 25 مليار دولار، في مدة لا تزيد عن 15 سنة، إضافة إلى منح الشركات الروسية حق الاستثمار في منطقة قناة السويس اللوجستية. كما أن السياح الروس والأوكرانيين من أكثر السياح الذين يزورون مصر، حيث يمثلون ثلث إجمالي الزوار السنويين لمصر، وهذا يمثل دعما كبيرا لقطاع السياحة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد. ومعروف أن قطاعي السياحة وقناة السويس من أهم القطاعات التي تساهم في الدخل القومي المصري، وبالتالي خسارة السائح الروسي معناها خسارة أحد الروافد المهمة للعملة الأجنبية وقطاع حيوي مثل قطاع السياحة. في المقابل، مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم، تحديداً من روسيا وأوكرانيا، لذلك، تقوم الدولة بإدارة قضية القمح بحساسية مفرطة لما له من تأثير مباشر على استقرار النظام. فمن إجمالي 13 مليون طن من القمح استوردتها مصر خلال عام السوق 2020-2021، كانت روسيا أكبر مورّد للبلاد حيث وردت 7,56 ملايين طن، تليها أوكرانيا بـ 1,9 مليون طن، في حين كانت واردات القمح من الاتحاد الأوروبي أقل من أربعمائة ألف طن.

> تراهن القاهرة على كسب ودّ المعسكرين الغربي والروسي معاً، لكن هذه السياسة يمكن أن تؤدّي إلى خسارتهما

على مستوى السياسة الخارجية، تمثل أزمة سد النهضة التي ما زالت تشغل الرأي العام المصري أحد الملفات التي تسعى القاهرة إلى كسب الدعم الروسي فيها، فبالرغم من إعلان أديس أبابا أخيراً تشغيل السد جزئيا، فإن القاهرة لا تزال في حاجة إلى دعم غربي في المفاوضات أو إعادة طرح الملف مجدّدا على المنظمات الدولية، بعد أن بدت موسكو أقلّ تحمسا لمصر في هذا الشأن. ففي صيف العام الماضي، عرقلت روسيا جهود مصر والسودان في جلسة لمجلس الأمن بشأن السد، ولاحقاً أبرمت اتفاقا عسكريا مع إثيوبيا، وقد أثار هذا الموقف تساؤلاتٍ حينها بشأن مدى قدرة مصر على الاعتماد على مواقف روسيا في دعم قضاياها المصيرية. تتقاطع أوراق النظام المصري مع النظام الروسي فيما يتعلق بالملف الليبي، لكن التوافق الأهم يبرز من الموقف من النظام السوري، فالدعم الروسي المقدّم لبشار الأسد منذ اللحظة الأولى معروف، والذي بدونه ما كان للأسد أن يبقى في السلطة. كما أن كلا من القاهرة وأبو ظبي تدعمان عودة النظام السوري إلى جامعة الدول العربية، وهو ما يفسّر سبب زيارة بشار الأسد أبوظبي في مارس/ آذار الماضي، في أول زيارة خارجية له منذ اندلاع الأزمة السورية. في الوقت نفسه، تلقي التحالفات الجديدة في المنطقة بين القاهرة والرياض وأبو ظبي وتل أبيب بظلالها على أزمة السورية، فإسرائيل أيضا تتقاطع مصالحها مع روسيا داخل سورية. فإسرائيل تنسق مع روسيا قبل شن أي هجمات في العمق السوري، أو تنفيذ أي عمل عسكري على الأراضي السورية، وبالتالي هناك نوع من التفاهمات والتوافقات بين روسيا وإسرائيل في هذا الملف بالتحديد.

تشكل هذه الأسباب، في نظرة شاملة، الدوافع التي تحكم موقف القاهرة من الحرب الروسية على أوكرانيا، فالقاهرة تراهن على كسب ودّ المعسكرين الغربي والروسي معا، لكن هذه السياسة يمكن أن تؤدّي إلى خسارتهما عندما ينفض العالم الغبار الذي تراكم بسبب أزمة أوكرانيا، وتحين لحظات الثواب والعقاب.

(كاتب مصري في برلين)

ليل العراقيين الطويل

عبد اللطيف السعدون

لا يزال ليل العراق طويلا كما رآه المتنبي، وفيه «تخالف الناس حتى لا اتفاق لهم»، لكأنما كتب على العراقيين أن تفرّقهم أسئلة السياسة كما فرّقتهم في أكثر من زمان. وإذا كانت في زمان المتنبي دولة ورجال، ففي زماننا لم تعد في العراق ثمّة دولة واقفة على رجليها، ولم يعد عندنا أحد من صنف «الرجال القمم» الذين تحتفي بهم الدول، والذين وصفهم المفكر الفرنسي، أندريه مالرو، بأنهم من تشرئبّ إليهم الأعناق إذا ما أحدقت المحن بالناس، واستعصت عليهم الحلول، ولم يبقَ أمام العراقيين اليوم سوى ممارسة الحلم، والهروب من الحاضر إلى «نوستالجيا» الزمن الجميل الذي رحل كما رحل أهله.

ولأن الأمر كذلك، أصبحت أسئلة السياسة تدور داخل حلقة ضيقة ومفرغة يتبادل أهلها المنافع والامتيازات، ويطلقون الوعود الكاذبة، ويتقاسمون الحصص في «اللعكة» الكبيرة، كما اعترفت مرّة أمام الملأ برلمانية معروفة لكن القضاء المستقل (!!) لم يستطع أن يقول لها ولا لأندادها: «على عينك حاجب»!

وهكذا ليست هناك قضية في كل «المبادرات» التي يطرحها السياسيون، والمناورات التي يتخفون وراءها أكبر من قضية «اللعكة» التي يختلفون عليها تارة، ويتفقون تارة أخرى، وهدف الجميع إطالة عمر «العملية السياسية» الطائفية التي دخلت «صالة الإنعاش»، والسعي إلى إحيائها من جديد كي تتواصل دورة الاستحواذ والنهب واللصوصية. تجري هذه اللعبة أمام عيون العراقيين بعد انقضاء سبعة أشهر على انتخابات برلمانية قيل إنها ستمهد الطريق لتغيير في السلطة والسلطان، لكنها لم تحقق ما كان مأمولا، وإن اعتبرها بعضهم خطوة على طريق التغيير، لكن هذه الخطوة انكفأت بفعل بقاء «الحيتان» الكبار أنفسهم ماسكين بأطراف اللعبة يشدّون حبالها ساعة، ويرخونها أخرى، ووراءهم قوى خارجية هيمنت على البلد واستأثرت بقراره.

وقد وجد القارئ في التذكير بما يضيق به المشهد السياسي من «مبادرات» و«مبادرات مضادّة» فرصة تسلية تنسيه هموم الحياة وتصاريف الزمان، أولى هذه المبادرات أطلقها زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، وأعطى فيها الإطار التنسيقي الذي يرأسه خصمه اللدود، نوري المالكي، مهلة أربعين يوما كي يشكّل حكومته «التوافقية»، لكن الإطار رد بمبادرةٍ على شاكلتها داعيا إلى الحوار من أجل «الحفاظ على العملية الديمقراطية»، وعاد الصدر ليتوجه إلى «النواب المستقلين» مقرّرا منحهم «جائزة مغرية»، 12 وزارة إذا ما شكلوا تكتلا وانضموا إلى مشروعه في حكومة «أغلبية وطنية». والتفت المالكي هو الآخر إليهم معلنا عرضه المنافس، عدة وزارات، وترشيح من يرونه من «الشيعة» لرئاسة الحكومة، وفكّر «المستقلون» أن يتكتّلوا ليمثلوا دور «بيضة القبّان» في اللعبة القائمة، لكنهم فوجئوا، كما فوجئ غيرهم، باعتراف الصدر بفشله في تحقيق ما أراده، داعيا كل الكتل، وبضمنها من تحالف معهم، إلى تشكيل الحكومة على أن يتحوّل هو إلى «معارضة وطنية»!

وهكذا لم تفضِ لعبة المدد والجوائز المغرية إلى حل، إنما وصلت إلى طريق مسدود وسط توقع بعضهم أن تتكفل قوى خارجية بتقديم «مبادرة الساعة الأخيرة» التي يمكنها رأب الصدع والتوافق على حكومة أمر واقع، كما حدث في أكثر من مرّة، إلا أن الظاهر أن القوى الخارجية المقصودة ليست في وارد التدخل المباشر اليوم، فواشنطن خفّفت من اهتمامها بقضايا العراق في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي نشأت بعد نشوب حرب أوكرانيا، ولم تعد مسألة تشكيل حكومة جديدة في بغداد من أولوياتها، بل قد تكون تلك القضايا عبئاً عليها، وما لمحت إليه السفيرة الأميركية الجديدة في بغداد، إينا رومانوسكي، في إشارتها إلى أنها ستتعامل مع الحكومة الجديدة في إطار «تعزيز استقلال العراق وحقوق المواطن». وحتى إيران التي تعتبر قضية العراق من أولى أولوياتها، فقد اكتفت بما مارسته من ضغوط على أطراف «العملية السياسية»، بعد أن اطمأنت إلى أن «وكلاءها» ورجال مليشياتها ضامنون لها هيمنتها من خلال «الدولة العميقة» التي أنشأتها ورعتها عشرين عاما، وهم جاهزون لإجراء اللازم عند ظهور ما يشكّل خطراً عليها وعلى مصالحها.

وفي ظل استمرار هذا الليل العراقي الطويل، ليس ثمّة ما يحيي الأمل لدى الحالمين بالتغيير، والذين ربما سيترتب عليهم أن يواصلوا الحلم أربع سنين أخرى، وحتى تحدث معجزة ما!

(كاتب عراقي في كاراكاس)

«لمّ الشمل» والانسداد في الجزائر

خليل بن الدين

أطلق الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون مشاورات سياسية مع رؤساء أحزاب وناشطين في العمل السياسي، وذلك بعد فترة طويلة من صمت سياسي خيم على المشهد الجزائري منذ الانتخابات المحلية في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، حتى كاد السكوت يتحوّل إلى حالة من انسداد سياسي شديد، فغياب العمل الحزبي أصبح حالة مرضية لا تعالجها إلا المناسبات الانتخابية التي ينشط فيها العمل السياسي والحراك الحزبي.

اكتفت الرئاسة الجزائرية بنشر بيان مقتضب، أشار إلى الاستقبالات، من دون تطرّق إلى فحوى مباحثاتها، ولم تضف الأحزاب في حديثها عن اللقاءات إلا كلمات عامة، كما في بيان حزب جبهة المستقبل الذي قال إن اللقاء بين رئيس الحزب عبد العزيز بلعيد والرئيس تبون تطرّق إلى «مراجعة التحديات الوطنية والدولية، واستكمال بناء المؤسسات المنتخبة وإرساء المنظومة القانونية الصحيحة والاجتماعية». بمناسبة اليوم العالمي لحرية التعبير والصحافة، 3 مايو/أيار، قالت حركة مجتمع السلم، أكبر الأحزاب المعارضة في الجزائر، إنها تسجل حجم التراجع الكبير في حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان في الجزائر، وإن هذا «نتيجة حتمية لعدم التزام السلطات السياسية والأمنية بمعايير الحكم الراشد، والتوسُّع المفرط في استخدام تقنيات الرقابة والمتابعة للصحافيين والسياسيين والنشطاء الحقوقيين». فهل ستكون مبادرة «لم الشمل» أرضية صلبة يمكن البناء عليها للمرحلة المقبلة من العلاقة بين المجتمع والسلطة في الجزائر؟ تعرف السلطة يقينا نقصان ثقة بقية المجتمع، والمجتمع السياسي خصوصاً، بها، فإقبال الناخبين الضعيف في أربعة انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية ودستورية يكفي ليشي بحجم الهوّة التي تفصل بين الفريقين. ولعل مبادرة «لم الشمل» للرئيس تندرج في إطار الواقعية السياسية التي فرضتها الظروف المحلية والدولية. وقد أعلن حزب الأغلبية النيابية، جبهة التحرير الوطني، دعمه المبادرة، وقال إنها تأتي «تأمينا للجزائر في مواجهة مختلف التحديات التي تحيط بها، في وقت يعاني فيه العالم من العديد من التوترات، والأزمات بكل ما لها من تداعيات خطيرة». ويُبشر الرئيس تبون في تصريحاته بما يسميها «الجزائر الجديدة»، وهو يعرف أنه يحتاج مشاركة شعبية كبيرة لتحقيق ذلك (كانت المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية الماضية متدنية باعتراف رسمي)، وأنه بحاجة إلى تحرير الفعل السياسي، وتصفية الملفات العالقة في حرية الإعلام والحقوق.

وتعترف السلطة أيضا بوجود طيف من الجزائريين لم يكن راضيا عن مسار التغيير الذي تبنّته السلطة بعد حراك 22 فبراير (2019)، عقب تنحية الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، وهو ما تُشير إليه برقية وكالة الأنباء الرسمية بقولها إن المبادرة تأتي «للمّ شمل كل الأشخاص والأطراف التي لم تكن تتفق في الماضي»، وتوضّح الوكالة إنه «يجب أن يعرف أولئك الذين لم ينخرطوا في المسعى، أو الذين يشعرون بالتهميش، أن الجزائر الجديدة تفتح لهم ذراعيها من أجل صفحة جديدة». تُطالب القوى السياسية في الجزائر، منذ اعتلاء عبد المجيد تبون السلطة في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2019، بالذهاب إلى إصلاحاتٍ عميقة، وإلى القطيعة مع النظام السابق، ولكن السلطة تريثت دائما في الاستجابة لمطالب المعارضة، مفضّلة تطبيق خريطة الطريق الخاصة بها، والتي أجرت، من خلالها، أربعة انتخابات، كان الاقتراع على الدستور أهم استحقاق فيها.

مبادرة «لم الشمل» أو «اليد الممدودة» خطوة مفاجئة للقوى السياسية، ومحاولة للخروج من حالة الركود السياسي، والبحث عن بدائل ممكنة للسلبية التي ميزت الأداء الحزبي منذ فترة طويلة. ورغم أن وكالة الأنباء الجزائرية لم تكن واضحة بخصوص المعنيين بالمبادرة، فقد تحدّثت عن «يد الرئيس ممدودة للجميع دون إقصاء، باستثناء الذين تجاوزوا الخطوط الحمراء، وأولئك الذين أداروا ظهرهم لوطنهم». وإذ أدرجت السلطات الجزائرية، العام الماضي، حركتي «رشاد» المعارضة و«الماك» الانفصالية منظمتين إرهابيتين، ولا يُعرف بعد إن كانت مبادرة الرئيس تشملهما والمتعاطفين معهما، أو أنهما تدخلان ضمن «الذين تجاوزوا الخطوط الحمراء»، وتُستثنيان من لم الشمل الذي يُفترض أنه يتزامن مع عيد الاستقلال المقبل.

لم تنخرط الطبقة السياسية بعد في مناقشة «لم الشمل»، والسبب أن السلطة الجزائرية لم تدخل بعد ميدان التسويق السياسي لهذه المبادرة، فلم تعلن عن مضمونها، ولم تكشف عن فحوى لقاءات الرئيس ببعض رؤساء الأحزاب. وفي كل الأحوال، تبقى المبادرة رهينة بتوسعة الحوار، ليشمل مختلف أطياف المجتمع ومكوناته، وبلورة مبادرة أكثر عمقا ووضوحا، وإطلاق سراح جميع المعتقلين. فمن شأن ذلك كله أن يحقّق الهدف المنشود من «اليد الممدودة»، وأن يدفع نحو انفراج سياسي حقيقي يساهم في تحصين البلاد من الداخل، ومواجهة أي تحدّيات اقتصادية أو خارجية.

(إعلامي جزائري)

> تبقى المبادرة رهينة بتوسعة الحوار، ليشمل مختلف أطياف المجتمع ومكوناته

ردّ معتاد لحزب الله على الديمقراطية

ارنست خوري

انقسمت الشاشة إلى ثلاثة مشاهد، بعدما اتضحت نتيجة الانتخابات النيابية في لبنان مساء الاثنين: خاسرون حزينون لخسارتهم، وهذا طبيعي. محتفلون بفوز توزع على أطراف كثيرة، وهذا عين المنطق. وحزب لم يسعفه مقاتلوه المائة ألف في توقع خسارة حلفائه الذين يهمّه أمرهم بقدر ما تهمه المحافظة على النواب الـ27 المخصصين للطائفة الشيعية في البرلمان. استعار رئيس الكتلة النيابية لحزب الله، محمد رعد، إصبع التهديد من حسن نصر الله، وخاطب معارضيه من الذين صاروا نواباً، وأطلق نيرانه عليهم على هيئة كلماتٍ مليئةٍ بصيغ الأمر والنهي والجزم. «نتقبّلكم خصوماً في المجلس النيابي، ولكن لن نتقبّلكم دروعاً للصهاينة والأمريكيين.. لا تكونوا وقوداً لحرب أهلية. نحن متسامحون جداً، لكننا أقوياء جداً لنفاجئكم بما لا تستطيعون حتى التوهم به». حدّد الرجل ما هو مسموح وما هو محظور في جمهوريته. صنّف الوطني والصهيوني والأميركي. وككل أخ أكبر، ذكّر معارضيه بأنه متسامح، وككل أب قاسٍ ترك للمخيلة أمر تصوّر ما قد يفعله معهم في حال تمرّدوا على قوانين البيت والمرشد. لكن حجم الهستيريا كان أكبر من أن يقتصر التهديد والتخوين وازدراء الناس ونتائج انتخابات حقيقية على نائب واحد حتى ولو كان محمد رعد الذي سمّاه وليد جنبلاط ذات يوم «الحيط» (الجدار). فانب

احتجاج مطلوب على صمت كريم خان عن جرائم إسرائيل

عائشة البصري

تتوالى الإدانات الدولية، مستنكرة اغتيال شهيدة الصحافة الفلسطينية، شيرين أبو عاقلة، والهجوم الهمجي الذي تعرّض له حملة نعشها وحُماته، من مجلس الأمن إلى الاتحاد الأوروبي وغيرهما. كما ندّدت أهم المنظمات الدولية بوحشية الجهاز القمعي الإسرائيلي، وارتفعت أصوات تطالب برفع هذه الجريمة إلى عناية المحكمة الجنائية الدولية. وبينما كان يُتوقع أن يعلُو صوت المدّعي العام في هذه المحكمة، كريم خان، على كل هذه الأصوات، آثر المحامي البريطاني صمته المطلق عن هذه الجريمة، وباقي جرائم نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين

مضى زهاء أسبوع، ولم يُصدر مكتب خان بيانا، أو حتى سطرًا، يؤكّد على الأقل على أن قتل مراسلة قناة الجزيرة يعتبر جريمة حرب دولية، تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. ولم ينطق الناطق الرسمي باسم المحكمة ذاتها، فادي عبد الله، بكلمة، هو الآخر. ومنذ تولي خان منصبه يوم 16 يونيو/ حزيران 2021 إلى حدود 16 مايو/ أيار 2022، أصدر مكتبه 117 بيانا صحافيا، يخصّ سبعة منها التحقيق في جرائم الروس في أوكرانيا، ولم يأت على ذكر التحقيق في فلسطين ولو مرّة واحدة.

ويقابل تغاضي خان عن جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين حشده جبهة غربية لمعاقبة روسيا على اجتياحها أوكرانيا، فما إن مضت أربعة أيام على الغزو الروسي حتى استنفر خان «المجتمع الدولي»، وأعلن عن عزمه الشروع في التحقيق. وللالتفاف حول مشكلة الوقت الذي قد تستغرقه عملية الحصول على إذنٍ للتحقيق من قضاة المحكمة، زطَلَبَ من الدولِ الأطراف أن تحيل ملفّ أوكرانيا إلى مكتبه، فوصلت إليه 43 إحالة بدل الواحدة، ففتح التحقيق في وقت قياسي. وفي نقاش بشأن أوكرانيا، دار في معهد الولايات المتحدة للسلام في الـ26 الشهر الماضي (إبريل/ نيسان) في واشنطن، شدّد خان على ضرورة «تأسيس جبهة قانونية جديدة وموحّدة»، وأشاد بعمل مكتبه مع سلطات قضائية في تسع دول تحقّق جميعها في جرائم روسيا في أوكرانيا، وتستثني جرائم كتائب أزوف النازية. احتفى خان بتوقيع مكتبه مذكرة تفاهم مع أوكرانيا وبولندا وليتوانيا للعمل معًا في إطار «فريق تحقيق مشترك»، بالشراكة مع وكالتين تابعتين للاتحاد الأوروبي: Eurojust وEuropole. وسيرسل مكتبه الأسبوع المقبل 42 محققًا إلى أوكرانيا، في «أكبر انتشار» لمحققي الادّعاء في تاريخ المحكمة على الإطلاق. وفي سياق العقاب الغربي لروسيا وحلفائها، التَفَتَ خان أيضا إلى التحقيق في جرائم دولية ارتُكبت خلال حرب 2008 بين روسيا وجورجيا حول أوسيتيا الجنوبية. وتقدّم، في 10 مارس/ آذار الماضي، بطلب إلى قضاة المحكمة لإصدار مذكرات توقيفٍ في حق ثلاثة أشخاص موالين لروسيا، ومتهمين بارتكاب جرائم حرب في جورجيا. وكان قبلها قد سارع إلى تقديم «طلب استعجالي» لقضاة الغرفة التمهيدية في 27 سبتمبر/ أيلول 2021، لاستئناف تحقيقٍ يفترض أن ينظر في الفظاعات التي ارتُكبت في أفغانستان جرّاء الغزو الأميركي، إلا أن خان قرّر التركيز على الجرائم المنسوبة لحركة طالبان وتنظيم داعش – ولاية خراسان في سياق الانسحاب الأميركي، ولم يجد حرجا في البوح بأنه «لن يمنح الجوانب الأخرى أولوية»، مستثنيا بذلك التحقيق في جرائم الغزاة الأميركيين في أفغانستان والقوات الأفغانية الموالية لهم.

عدالة كريم خان مسيّسة للغاية، وجهود المحكمة الجنائية اليوم تولي الأولوية القصوى لدُول الجبهة الشرقية، حيث تخوض واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون حربا بالوكالة ضد روسيا. لم يدّخر خان جهدا في قيادة هذه الجبهة، إذ أوجد حلولا لتسريع عجلة العدالة، وأصدر بياناتٍ شديدة اللهجة، وحصل على تعهداتٍ بتبرّعات من 20 دولة غربية، وقام بسفريات لخدمة قضايا جنائية تستثني أميركا من التحقيق وتلاحق أعداءها. ويقابل كل هذه الحيوية تجاهله جرائم الأبارتهايد الإسرائيلي. لقد مضى أزيد من 13 عاما على وضع ملف فلسطين بين أيدي المحكمة الجنائية الدولية، من دون أن تشرع الأخيرة فعليا في التحقيق. ويبدو ذلك واضحا في أحدث تقرير عن أنشطة المحكمة للفترة 2020/ 2021، الذي يعترف بأن مكتب المدعي العام ما زال «يُقيّم أفضل السبل لمواجهة التحدّيات في هذه الحالة مع مراعاة الحالة التشغيلية والقدرة على توفير الموارد، ويقوم على استكشاف سبل تأمين التعاون». وفي لقاء أجراه مع قناة الجزيرة يوم 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، قال كريم خان باستخفاف إن «مسألة فلسطين» هي كباقي المسائل التي تنظر فيها المحكمة، لا تختلف عن أوغندا وساحل العاج أو مالي، مقلّلا بشكل ضمني من جسامة جرائم نظام الأبارتهايد الإسرائيلي. وأضاف، بشأن سير التحقيق المتعلق بفلسطين، أن مكتبه سينظر في الاختصاص وجسامة الجرائم والأدلة، للتأكد من أن بإمكانه أن يمارس عمله على نحو ناجع. ولم يُدرك مُحَاوره خطورة هذا التصريح الذي يعني أن خان يماطل ويعيد اختراع العجلة بإعادته النظر في مسألتي الاختصاص وجسامة الجرائم اللتين حسمتهما المحكمة قبل موافقتها على فتح التحقيق. تمديد فترة الاستكشاف والتقييم والفحص إلى ما لا نهاية ليس مجرّد تقصير، وإنما هو جزء من سياسة المماطلة التي تتبعها المحكمة منذ أول مدّع عام، الأرجنتيني لويس مورينو أوكامبو. بعد ثلاث سنوات من الفحص الأولي، رَفَضَ أوكامبو فتح التحقيق في جرائم إسرائيل، لعدم تأكده إن كانت فلسطين تعدّ دولة بموجب القانون الدولي. لم يكلّف نفسه عناء صياغة تقريرٍ محترم، واكتفى ببيانٍ لا يزيد عن صفحتينٍ أصدره على عجل، شهرين قبيل انتهاء فترة عمله. ثم تسلّمت بنسودا الملف لتماطل بدورها، وبعد خمس سنوات، خلصت الدراسة التمهيدية الثانية، في نهاية 2019، إلى أن جميع الشروط لفتح تحقيق مستوفية، ولإضاعة مزيد من الوقت، طلبت بنسودا حكمًا قضائيا استغرق أزيد من عام، ليؤكّد أن اختصاص المحكمة يشمل الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ 1967، لكنه أوضح أن قراره هذا قابل للمراجعة إذا ما جرت إثارته مجدّدا. وقبل نهاية فترة عملها بثلاثة أشهر، أعلنت بنسودا عن فتح التحقيق، وسجلت بذلك هدفا في الوقت الضائع، وألقت الكرة في مرمى خَلَفها. وها هو كريم خان يواصل سياسة المراوغة، ويشبعنا مماطلة، بدعوى نقص في قدرات التحقيق، وإعادة النظر في الاختصاص وجسامة الجرائم، وصعوبة التحقيق على الأرض نظرا إلى عدم تعاون إسرائيل. اللافت أن رفض روسيا التعاون مع مكتبه وعدم عضويتها في المحكمة وما يترتب عن ذلك من ضعف فرص مثول الروس أمام المحكمة، كل هذه العراقيل لم تُضعف عزمه وإصراره على «تحقيق العدالة» في أوكرانيا. لقد أتاح الفلسطينيون للمحكمة جبلا من أدلة الإثبات الدّامغة في جرائم إسرائيل، ولو لم تكن هناك إرادة أورو - أميركية مُعلنة تحظر مساءلة هذه الدولة المارقة، لوجد خان حلولا لتجاوز مبدأ التكاملية وصعوبة التحقيق على الأرض، ولقرَّرَ التركيز على التحقيق في جرائم الاستيطان والأبارتهايد التي لا يجرّمهما القانون الإسرائيلي، ويمكن التحقيق فيها عن بعد، على أساس الوثائق والأدلة المتاحة لمكتبه. ولكن ما يتضح يوما بعد يوم أن البريطاني خان يأتمر بأوامر الحلف الأورو - أميركي الداعم نظام الأبارتهايد الصهيوني، سليل الاستعمار الغربي.

لقد أصبح ينطبق على هذا الوضع الفكرة أن «تأخير العدالة هو إنكارُ لها»، فحتى إن لم يكن هناك إحجام مقصود عن النظر في جرائم إسرائيل، فإن المحكمة الجنائية، بتقاعسها، تشجّع الكيان الصهيوني على التمادي في عدوانه، وتجب مساءلتها. في تقرير بتاريخ 21 مارس/ آذار 2022، خلص الكندي مايكل لينك، مقرّر الأمم المتحدة الخاص المعنيّ بوضع حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، إلى أن الاحتلال الإسرائيلي تحوّل إلى نظام أبارتهايد، نتيجة غياب المساءلة الدولية، وتقاعس مجلس الأمن في تطبيق قراراته المُلزمة وقرارات الجمعية العامة القاضية بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها منذ 1967. في محاضراته ومناظراته، يردّد خان أن المساءلة تحول دون تكرار ارتكاب الجرائم الدولية، وأن المحكمة الجنائية الدولية قامت بالأساس لمنع الإفلات من العقاب. وحتى لا تظل هذه التصريحات مجرّد شعارات زائفة، تنبغي محاسبته على كل تصريحاته والاحتجاج على صمته إزاء جرائم إسرائيل، وعدم منحه التحقيق الأولوية ذاتها التي يخصّ بها جرائم الروس في أوكرانيا. وبإمكان السلطة الفلسطينية المطالبة بدورة استثنائية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما، المؤسّس للمحكمة الجنائية الدولية. ينبغي وضع المحكمة أمام مسؤوليتها تجاه استفحال نظام الفصل العنصري في فلسطين جرّاء مماطلتها أزيد من 13 عاما. بموجب المادة 112 (5) من نظام روما، يمكن عقد هذه الدورة الاستثنائية بناءً على طلب من مكتب جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية، وفلسطين أحد أعضائه حاليا، أو بدعوةٍ من ثلث الدول الأطراف فقط. ويمكن الاستناد إلى عدد ملحوظ من الدول الأوروبية والأفريقية والآسيوية والأميركية اللاتينية التي تدعم بصدق القضية الفلسطينية داخل المحكمة. لا بد من نقل الاحتجاج على العدالة الدولية المسيّسة إلى داخل المحكمة التي تميّز بين ضحايا الاحتلال في أوكرانيا الحديثة العهد بجرائم الحرب، والضحايا الفلسطينيين الذين يواجهون للعام الـ 74 جرائم الاحتلال الاستيطاني. فعلى عكس ما يزعمه بعضهم، ليست المحكمة هيئة قضائية مستقلة، ولم تكن كذلك في أي يوم، بل هي مسجّلة منظمة حكومية دولية مختصة في العدالة الدولية، وتديرها جمعية الدول الأطراف التي تتكون من 123 دولة وقّعت نظام روما الأساسي أو صدّقت عليه. وكباقي المنظمات الحكومية الدولية، تخضع لعلاقات القوة بين الدّول، وتهيمن عليها الدول الغربية عبر جمعية الدول الأطراف التي تموّل أنشطتها، وتراقب عملها وتقيّمه، وتعيّن مُدّعيها وقضاتها وكبار موظفيها، وتوجّه في الكواليس أجندتها القضائية، على نحو يستثني واشنطن ومن يدور في فلكها. ويحتّم هذا الواقع على الفلسطينيين التعامل معها على أساس سياسي وقانوني في الوقت ذاته.

يجب الكفّ عن «حثّ» المحكمة على الإسراع في التحقيق. لقد انقضى وقت المجاملة، ووجب الانخراط في معركة سياسية شرسة داخل المحكمة لانتزاع حقّ فلسطين في العدالة الدولية. ويمكن الاحتذاء بالمعركة الدولية التي خاضتها بنجاح المجموعة الأفريقية داخل جمعية الدول الأطراف وخارجها بمساعدة الاتحاد الأفريقي، إذ لم تتردّد في اتهام المحكمة بممارسة عدالة انتقائية ومطاردة عنصرية كولونيالية، وهدّدت بانسحابٍ جماعيٍّ كارثي، حتى أجبرتها على توسيع تحقيقاتها لتشمل دولا خارج القارّة السمراء، ومرّرت قراراتٍ في صالح القادة الأفارقة.

كان كريم خان من أشد منتقدي انتقائية المحكمة الجنائية قبل أن يلتحق بها، وها هو اليوم يمارس أشد وجوه العدالة الانتقائية الاستثنائية وضوحا. يساهم المدعي العام البريطاني في تقويض حق الفلسطينيين في الوصول إلى العدالة الدولية، بمماطلته في التحقيق، وصمته عن التطهير العرقي في القدس الشرقية، وزحف الاستيطان الإسرائيلي واضطهاد الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. وينبغي الاحتجاج على تمييزه الصارخ بين البيض والعرب، بين ضحايا جرائم الحرب في أوكرانيا وضحايا جرائم ضد الإنسانية في فلسطين المحتلة.

تبدأ مساءلة إسرائيل بمساءلة المدّعي العام والمحكمة ومن يقف وراءهما، فإن تمادى كريم خان في سياساته التمييزية الخاضعة لأجندات الجبهة الغربية الداعمة للصهيونية، يصبح لزاما على محامي الضحايا الفلسطينيين المطالبة بتنحّيه عن منصبه. لا تستجيب المنظمات الدولية لمن يسايرها ويجاملها، بل لمن يقف في وجهها، ويفضح ممارساتها، ويؤلّب عليها الرأي العام الدولي باسم القانون والقيم التي تتغنّى بها.

(كاتبة وباحثة مغربية)

> إن تمادى كريم خان في سياساته التمييزية الخاضعة لأجندات الجبهة الغربية الداعمة للصهيونية، يصبح لزاماً المطالبة بتنحّيه

> يقابل تغاضي خان عن جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين حشده جبهة غربية لمعاقبة روسيا على اجتياحها أوكرانيا

لاءات الاتحاد الأوروبي وفساد المعارضة السورية

عمار ديوب

جدّد ممثل الاتحاد الأوروبي في اجتماع بروكسل للمانحين للسوريين وللدول المضيفة للاجئين، جوزيف بوريل، في الأيام السابقة، لاءات الاتحاد: عدم المساهمة في إعادة الإعمار، وعدم رفع العقوبات عن النظام السوري، وعدم إقامة علاقات دبلوماسية معه. وتبرّعت الدول المانحة بأكثر من ستة مليارات دولار، ووصل مجموع المساعدات في السنوات السابقة إلى أكثر من 45 مليار دولار، وهذه ليست أرقاما بسيطة، وعلاوة على هذه الأرقام هناك مساعداتٌ كثيرة غيرها، فأين صُرفت تلك الأموال؟

عكس لاءات الاتحاد الأوروبي، تستمر المعارضة السورية في إقامة علاقات غير مباشرة مع النظام عبر لقاء أستانة، واللجنة الدستورية؛ أي في وقتٍ تستمر دول كثيرة في قطع العلاقات معه، وترفض التطبيع «العربي»، «يطبّع» الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية معه. وهناك ضغوط روسية على تركيا من أجل علاقات غير أمنية فقط مع النظام، وهناك التقارب التركي مع مصر والسعودية أخيرا، وكلّها تؤدي إلى التطبيع مع النظام؛ فقط الاتحاد الأوروبي وأميركا يعرقلان ذلك كله. الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، الذي تعمّه الفوضى، وتنهشه الصراعات، تتبنّى وفوده «التفاوضية» سياسات معاكسة للضغوط الدولية على النظام، والتي تتمسّك بالقرارات الدولية، ومقاطعة النظام، والتشدّد معه ومع روسيا، بسبب الحرب في أوكرانيا؛ إن لاءات الاتحاد الأوروبي سابقة على هذه الحرب، ولكنها الآن تنطلق من مناخات حصار روسيا وحلفائها، سيما النظام السوري، ويبدو أنّها لن تتغير قريباً. ثبات سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى، يعني أن النظام ستزداد أزمته الاقتصادية والاجتماعية، وهناك المقاطعة السياسية، وبتكشُف مجزرة حي التضامن الشنيعة وفتح ملفات المجازر من جديد، وهزال مرسوم العفو، وملفات أخرى تحاصره دولياً، فإن رداءة سياسات المعارضة تشكّل قارب الإنقاذ للنظام، وتعميقاً لمآسي الشعب السوري في كل مكان. أتت مليارات الدولارات إلى المعارضة، وهي أزيد من 45 مليار دولار. وتوضح الأزمات التي عانى منها السوريون اللاجئون والمهجّرون ومنذ 2011 إن أغلبية ذلك المال تعرّض للنهب والفساد والإفساد من المؤسسات الدولية التابعة للدول المانحة أولاً، وشارك النظام بذلك ومنظمات كثيرة محسوبة على المعارضة، والمعارضة عبر تشكيلاتها السياسية، ولم يسمح «الائتلاف» بفتح ملفات الفساد في المؤسسات التابعة له، والمخصّصة لاستقبال المساعدات وتوزيعها! وتفيد التقديرات بأن احتياجات السوريين هذا العام تفوق عشرة مليارات دولار، والممنوح ستة مليارات ونصف المليار فقط، ولكن المشكلة ليست في هذا النقص وكارثية أوضاع اللاجئين والنازحين فحسب، بل في آلية توزيع الأموال أيضاً.

قياساً بالأعوام السابقة، ستكون أموال المساعدات عرضةً للنهب والسرقة، ولن ينال النازحون منها إلا القليل. وتتحدّث تركيا حاليا عن إعادة مليون سوري إلى مناطق سيطرتها في الشريط الحدودي، ولا يتوقف لبنان عن تهديد المهجّرين إليه بالعودة الإجبارية، ولم يَنسحب حزب الله من سورية بعد، وستأخذ منظمات المجتمع المدني حصة ضخمة من الأموال، وكذلك المسؤولون الأوروبيون البيروقراطيون عن المتابعة. مأساة السوريين في المخيمات، وفي الشريط الحدودي وفي الداخل أو في لبنان وتركيا والأردن، تستحق من السوريين إيجاد آليةٍ معينةٍ للتوزيع، وأن تصدر تقارير علنية تنتقد تلك الآلية الدولية والمحلية، بحيث تُحاصِر آليات الفساد والسرقة، وتنهض بأحوال المهجرين السيئة للغاية.

في الشريط الحدودي ملايين مهجّرة، وستضاف إليها ملايين أخرى، فهل يمكن أن تكون المليارات من أجل مشاريع صناعية وزراعية، تؤمّن للناس احتياجاتهم من فرص العمل والتعليم والسكن اللائق؟ ستعيد تركيا ملايين السوريين، والقضية ليست انتخابية فحسب ضمن صراعات القوى السياسية الداخلية، بل هي قضيةٌ تتطلب حلاً، فليس من المعقول أن يظل ملايين السوريين داخل تركيا، والأخيرة تسيطر على مناطق واسعة من سورية، وهناك المشكلة الكردية لتركيا، ويشكّل إعادة اللاجئين صدّاً مانعاً للمشروع الكردي، وفقاً للاعتبارات التركية، وهي تؤسّس لمشكلة عربية عربية مع أصحاب الأرض في المناطق الشرقية والشمالية، ومع الكرد أيضاً، وهذا أخطر ما سينتج عن إعادة اللاجئين إلى غير مناطقهم ومدنهم الأصلية، وهذا هدفٌ تركيٌّ بامتياز. وقد يدعم السياسة التركية هذه تصريح الإدارة الأميركية أخيرا في «الاجتماع العالمي ضد تنظيم داعش» في مراكش، إنها ستسمح ببعض الاستثمار في مناطق قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والتي تسيطر عليها تركيا. لقد أفلس النظام كليّة، وأخيرا زار رئيسه الإمارات وقبل أيام إيران، بغرض إيجاد تمويل للنقص الكبير في الاحتياجات العامة للدولة، والتي تبدأ بموارد الطاقة ولا تنتهي بالأموال، وكذلك من أجل مواجهة التغيرات الإقليمية في المنطقة؛ حلفاء النظام غير قادرين على انتشاله، وهم يغوصون في أزماتٍ متعدّدة الأوجه، وهو كذلك، وبالتالي أليست الفرصة مثاليةً لتلعب المعارضة السورية، ممثلة بقواها الأساسية، دوراً رئيسياً في التغيير.

ضيّع خضوع المعارضة وتبعيتها للخارج، وانتهازيتها وفسادها، فرصاً كثيرة من قبل، وستَلقى الفرص الراهنة المصير ذاته؛ فروسيا منكفئة نحو أوكرانيا، وإيران قد تفشل في توقيع الاتفاق النووي، والإفراج عن المليارات المجمّدة، والتي بدونها سيتراجع مشروعها في المنطقة، وبالتالي لن تكون قادرةً على الاستمرار في تلبية احتياجات النظام، الذي يُكرّر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن شرعيته منتهية الصلاحيات. .. والحل يبدأ بتطبيق القرارات الدولية وتشكيل هيئة سياسية كاملة الصلاحيات. لم تستطع الانتقادات السابقة من المنظمات السورية الحقوقية تغيير آليات إيصال المساعدات الدولية، وهي تصل بالطرق ذاتها، ويُنهَب الجزء الأكبر منها، ولمؤسسات النظام حصة كبيرة منها. عدا ذلك، رصد مجلس النواب الأميركي 40 مليار دولار لأوكرانيا قبل أيام، ورفضت بريطانيا تقديم أي مساعدات ماليةٍ لسورية في المؤتمر المذكور. وبالتالي، ورغم محاولة قادة الدول الغربية التذكير بأن الحرب على أوكرانيا لن تنسيهم الأزمة السورية، فإن أيّة مقارنةٍ بين أشكال الدعم ومواجهة روسيا في أوكرانيا ومحاولة حصارها من جهة، وسورية من جهة ثانية، سيُظهر الفارق الكبير. ليس العالم عادلاً، وهذا أساس التفكير العقلاني في الوضع السوري. وبالتالي، يقع على المنظمات والمثقفين وأصحاب الضمير من السوريين ومن العالم، الدعم المستمر للسوريين، في المخيمات ودول الجوار السوري وفي الداخل السوري، وإيجاد أفضل الآليات لإيصال المساعدات التي لا تكفي إلى السوريين الذين تعدّى الفقر لديهم نسبة 95% وفقاً لبعض الإحصائيات. وهذه الأرقام وحدها تُظهِر كارثية الوضع السوري، ويظلُّ الحل السياسي وفقاً للقرارات الدولية المدخل الوحيد لإنهاء المأساة السورية، وليس عبر إعادة اللاجئين الإجبارية إلى غير مناطقهم أو عبر المساعدات الدولية؛ فحين يعود الناس إلى بلداتهم الأصلية، تبدأ عملية التنمية والإصلاح الجذري. هذا ما يجب التركيز عليه مع الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية. ولسوء حظ السوريين، تتمسك هذه الدول بالقرارات الدولية للحل السياسي، بينما المعارضة لا تهتم كثيراً بها، والنظام يرفضها بشكلٍ قاطع.

(كاتب سوري)

> ضيّع خضوع المعارضة السورية وتبعيتها للخارج، وانتهازيتها وفسادها، فرصاً كثيرة وستلقى الفرص الراهنة المصير ذاته

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ▪ مدير التحرير **ارنست خوري** ▪ المدير الفني **إميل منعم** ▪ السياسة **جمانة فرحات** ▪ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ▪ الثقافة **نجوان درويش** ▪ منوعات **ليال حداد** ▪ الرأي **معن البياري** ▪ المجتمع **يوسف حاج علي** ▪ الرياضة **نبيل التليلي** ▪ تحقيقات **محمد عزام** ▪ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
▪ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
▪ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

▪ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
▪ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
▪ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
▪ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads